الأمم المتحدة

E/2012/NGO/67

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الرابطة الجامايكية المعنية بالتخلف العقلي، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

180612 180612 12-31650 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

اتُخذت عدة مبادرات على مدى السنوات لتشجيع وتدعيم القدرة الإنتاجية للشباب الذين يعانون من الإعاقة. ويسرت هذه المبادرات الانتقال الفعال من المدرسة إلى العمالة المجدية، لكن بعضها لم يستمر. ووفرت المنظمات غير الحكومية، في شراكة مع حكومة جامايكا عن طريق وزارة التعليم، تعليما وتدريبا على مستوى التعليم الثانوي من خلال بيئات تعليمية خاصة ومدمجة. ووُفرت استثمارات كبيرة عن طريق أوساط المنظمات غير الحكومية لتيسير مبادرات التدريب المهني واكتساب خبرة في مجال العمل. وأدت هذه المبادرات إلى توعية المجتمعات المحلية بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على الاضطلاع بأعمال قيمة.

ومع ذلك، توجد فجوة في إمكانية الحصول على تدريب بعد المرحلة الثانوية وفي خيارات العمل المتاحة لفئات معينة من الأفراد، وعلى رأسهم الأشخاص الذين يعانون من إعاقة عقلية. وخيارات التدريب المتاحة بعد المرحلة الثانوية محدودة للغاية وتتركز بشكل كبير في كينغستون. ووفرت أيضا الشراكات مع وكالة التدريب الوطنية، من خلال إدارة التدخلات في المجتمعات المحلية التابعة للوكالة، قدرا من الدعم في المناطق الحضرية في كينغستون. وتفتقر أيضا هذه البرامج، المحدودة في نطاقها وأهميتها، إلى امتداد جغرافي يمكنها من إتاحة خيارات ذات قيمة لزبائنها في المناطق الريفية.

وتتضمن خطة التنمية الوطنية في جامايكا (رؤية عام ٢٠٣٠) خطة شاملة للقطاع الفرعي المتعلق بالإعاقة تبرز الطرق المختلفة للاعتراف بوضع المعوقين وحمايتهم في إطار نظام الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى ضرورة وجود استراتيجيات متعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٣٠. لكن الأشخاص الذين يعانون من إعاقة عقلية يمثلون مجموعة فرعية فريدة في قطاع الإعاقة تلزمهم مجموعة واسعة النطاق من البرامج لكي يلبوا بشكل فعال احتياجاتهم المتنوعة. و لم يُدرج هذا بالتفصيل في الخطة.

والأشخاص ذوو الإعاقة العقلية من حقهم أن يدمجوا في صميم مسارات الحياة. ويتعين الآن سن التغييرات التشريعية المقترحة الرامية إلى تشجيع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن للسياسات الواجبة التنفيذ الرامية إلى تحسين فرص العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة، والمدعومة بجزاءات وحوافز أن تشن هجمات مؤثرة في التصدي للحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتحقق تغيرات ثقافية رئيسية في المجتمع لإنهاء التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية لضمان ألا يتعرضوا للاستبعاد مرة ثانية، بل أن يتمتعوا بالإدماج والمشاركة بشكل كامل.